الإصدار الرابع
المجلد (2) العدد (2)
5 يونيو 2026

مجلة الريادة للدراسات
الاقتصادية والإدارية والقانونية

تحليل تطبيقي لمحددات درجة اقتصاد الكرتون باستخدام مؤشر (CEI): إطار قياسي ومقارنة بين بعض الدول العربية

د. علي عبداللطيف النسور
(باحث في التنمية الاقتصادية)

الملخص

يُعالج هذا البحث إشكالية التباين بين المؤشرات الاقتصادية الكلية وبين الواقع البنيوي للاقتصادات النامية، من خلال تقديم إطار تحليلي وقياسي لمفهوم اقتصاد الكرتون بوصفه نمطاً اقتصادياً يعكس فجوة بين النمو الظاهري والقدرة الإنتاجية الحقيقية. وتتمثل مشكلة البحث في قصور المؤشرات التقليدية في تفسير الهشاشة الاقتصادية، حيث قد تعكس معدلات النمو والاستقرار النقدي صورة إيجابية لا تنسجم مع ضعف القاعدة الإنتاجية وارتفاع الاعتماد على الخارج. وتبرز أهمية البحث في تقديم مفهوم حديث مدعوم بمؤشر كمي (CEI) يتيح قياس درجة الهشاشة الاقتصادية بصورة أكثر دقة، ويسهم في تطوير أدوات التحليل الاقتصادي ودعم صناع القرار في تشخيص الاختلالات البنيوية وقد سعى البحث إلى تحقيق أهداف رئيسة تتمثل في بناء إطار قياسي لتفسير درجة اقتصاد الكرتون، واختبار كفاءة مؤشر (CEI)في التمييز بين مستويات الهشاشة، وتحليل الفروق الهيكلية بين الدول العربية، إضافة إلى تفسير العلاقة بين الهشاشة الاقتصادية وكل من القاعدة الإنتاجية والانكشاف الخارجي. وينطلق البحث من ثلاث فرضيات أساسية:

(1) وجود علاقة سالبة بين قوة القاعدة الإنتاجية ودرجة اقتصاد الكرتون.
(2) وجود علاقة موجبة بين الانكشاف الخارجي ودرجة المؤشر.
(3) وجود فروق بين الدول في محددات اقتصاد الكرتون تعكس اختلاف بنيتها الاقتصادية.

ولقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج القياسي باستخدام بيانات Panel Data لعينة شملت الأردن ومصر والسعودية خلال الفترة (2005–2023)، وتم بناء مؤشر اقتصاد الكرتون وفق منهجية معيارية تسمح بإجراء المقارنات بين الدول. وقد أظهرت النتائج قدرة المؤشر على تفسير التباين في مستويات الهشاشة الاقتصادية، بما ينسجم مع الإطار النظري والفرضيات المعتمدة في البحث.

الكلمات المفتاحية :
اقتصاد الكرتون، مؤشر (CEI)، الهشاشة الاقتصادية، القاعدة الإنتاجية، الانكشاف الخارجي، تحليل قياسي.

Abstract:
This research addresses the problem of the discrepancy between macroeconomic indicators and the structural reality of developing economies by presenting an analytical and econometric framework for the concept of the Carton Economy as an economic pattern that reflects a gap between apparent economic growth and real productive capacity. The research problem lies in the inadequacy of traditional economic indicators in explaining economic fragility, as growth rates and monetary stability may present a positive image that does not correspond to the weakness of the productive base and the high degree of external dependence. The importance of the research stems from introducing a modern concept supported by a quantitative index (CEI) that enables a more accurate measurement of economic fragility, contributes to the development of economic analysis tools, and supports policymakers in diagnosing structural imbalances.
The research sought to achieve key objectives, including building an econometric framework to interpret the degree of the Carton Economy, testing the efficiency of the (CEI) index in distinguishing levels of economic fragility, analyzing structural differences among Arab countries, and explaining the relationship between economic fragility, productive capacity, and external exposure. The research is based on three main hypotheses:
(1) There is a negative relationship between the strength of the productive base and the degree of the Carton Economy,
(2) There is a positive relationship between external exposure and the value of the index,
(3) There are differences among countries in the determinants of the Carton Economy reflecting variations in their economic structures.
The research adopted a descriptive-analytical approach alongside an econometric approach using Panel Data for a sample including Jordan, Egypt, and Saudi Arabia during the period (2005–2023). The Carton Economy Index was constructed using a standardized methodology that allows for cross-country comparison. The results showed that the index has the ability to explain variations in levels of economic fragility, in line with the theoretical framework and research hypotheses.
Keywords :
Carton Economy, CEI, Economic Fragility, Productive Base, External Exposure, Econometric Analysis.

المبحث الاول
الاطار العام للبحث
المقدمة :
شهدت الاقتصادات النامية خلال العقود الأخيرة تزايداً في حالات التباين بين المؤشرات الاقتصادية الكلية وبين الواقع البنيوي الفعلي للاقتصاد، إذ قد تظهر بعض الدول معدلات نمو أو مستويات استقرار نسبي، في حين تكشف القراءة الأعمق عن ضعف في القاعدة الإنتاجية، وارتفاع في درجة الاعتماد على الخارج، ومحدودية في القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية. وقد أظهر هذا التباين قصور عدد من المقاربات التقليدية في تفسير الأنماط الاقتصادية التي تبدو متماسكة في ظاهرها، بينما تعاني في جوهرها من هشاشة هيكلية ممتدة.
في هذا السياق، يبرز مفهوم **اقتصاد الكرتون** بوصفه مدخلاً تحليلياً يفسر الفجوة بين الأداء الاقتصادي الظاهري والقدرة الإنتاجية الحقيقية، من خلال التركيز على اختلالات البنية الاقتصادية، وضعف التنويع، وتدني الإنتاجية، وتنامي الاعتماد على الموارد الخارجية. ولا تقتصر أهمية هذا المفهوم على بعده التفسيري، بل تمتد إلى بعده التطبيقي عبر **مؤشر اقتصاد الكرتون (CEI)** ، الذي يتيح تحويل هذا الطرح النظري إلى أداة كمية قابلة للقياس والمقارنة بين الاقتصادات المختلفة، بما يساعد على تحديد درجة الهشاشة الاقتصادية بصورة أكثر دقة.
وانطلاقاً من ذلك، يأتي هذا البحث لمعرفة **محددات درجة اقتصاد الكرتون** في بعض الدول العربية باستخدام تحليل قياسي مقارن، بهدف اختبار قدرة المؤشر على تفسير الفروق في مستويات الهشاشة بين هذه الدول، والكشف عن أثر المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالاختلالات الهيكلية في تشكيل هذا النمط الاقتصادي. كما يسعى البحث إلى الربط بين التحليل الوصفي والتحليل الكمي، من خلال توظيف المعادلات والمؤشرات الاقتصادية في إطار تطبيقي يثري النقاش العلمي حول هشاشة الاقتصادات النامية، ويفتح المجال أمام بناء سياسات اقتصادية أكثر قدرة على تعزيز الإنتاجية، وتحسين التنويع الاقتصادي، وتقليل الانكشاف الخارجي، بما يدعم فرص الانتقال نحو اقتصاد أكثر تماسكاً واستدامة.

مشكلة البحث:
على الرغم من التطور النسبي في الأدبيات الاقتصادية التي تناولت قضايا النمو في الاقتصادات النامية، لا تزال هناك فجوة واضحة في تفسير التباين بين المؤشرات الاقتصادية الكلية وبين الواقع البنيوي الفعلي لهذه الاقتصادات. إذ غالباً ما تعكس مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي أو معدلات النمو صورة إيجابية، في حين تكشف التحليلات الأعمق عن اختلالات هيكلية تتمثل في ضعف القاعدة الإنتاجية، وارتفاع درجة الاعتماد على الخارج، وتدني القدرة على تحقيق استدامة اقتصادية حقيقية.
وفي هذا السياق، تظهر محدودية المقاربات التقليدية، كالنظريات المرتبطة بالتبعية أو الاقتصاد الريعي، في تفسير الأنماط الاقتصادية التي تجمع بين النمو الظاهري والهشاشة البنيوية، الأمر الذي يستدعي تطوير أطر تحليلية أكثر تكاملاً. ومن هنا، يبرز مفهوم **اقتصاد الكرتون** ومؤشره الكمي (CEI) كمحاولة لقياس الفجوة بين الأداء الاقتصادي الظاهري والقدرة الإنتاجية الفعلية.
إلا أن الأدبيات التطبيقية لا تزال تفتقر إلى دراسات قياسية تختبر محددات هذا المؤشر وتفسر العوامل الاقتصادية المؤثرة في درجة اقتصاد الكرتون، خاصة في الدول العربية. وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة بناء إطار قياسي يفسر محددات درجة اقتصاد الكرتون وتحليلها باستخدام مؤشر (CEI) ضمن دراسة مقارنة تطبيقية.
أهمية البحث
يكتسب هذا البحث اهميه تقاس من عدة أبعاد علمية وتطبيقية، تنطلق من طبيعة الإشكالية التي تعالجها، والمتمثلة في قصور المؤشرات الاقتصادية التقليدية في تفسير الهشاشة البنيوية للاقتصادات النامية. فعلى الصعيد العلمي، يساهم البحث في تطوير الأدبيات الاقتصادية من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل يجمع بين البعد النظري والقياسي لمفهوم **اقتصاد الكرتون**، بوصفه مقاربة حديثة تفسر الفجوة بين الأداء الاقتصادي الظاهري والقدرة الإنتاجية الفعلية. كما يضيف البحث بعداً تطبيقياً من خلال توظيف **مؤشر اقتصاد الكرتون (CEI)** كأداة كمية قابلة للقياس والتحليل المقارن، الأمر الذي يعزز من إمكانية اختبار هذا المفهوم في سياقات اقتصادية مختلفة.

أما على الصعيد المنهجي، فتنبع أهمية البحث في اعتماده على التحليل القياسي باستخدام بيانات مقارنة لعدد من الدول العربية، بما يتيح فهماً أكثر دقة لمحددات درجة اقتصاد الكرتون والعوامل المؤثرة فيه، بعيداً عن الطرح الوصفي التقليدي. ويسهم هذا النهج في ربط التحليل الاقتصادي بالنماذج الكمية، بما يعزز من موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم.
وفي البعد التطبيقي، يوفر البحث أداة تحليلية يمكن أن يستفيد منها صناع السياسات الاقتصادية في تشخيص مواطن الضعف البنيوي في الاقتصادات النامية، وتحديد الأولويات الإصلاحية المرتبطة بتحسين الإنتاجية، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية. كما تساعد في توجيه السياسات نحو بناء اقتصادات أكثر مرونة واستدامة، قادرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية.
وعليه، يمثل هذا البحث إضافة نوعية تجمع بين الأصالة الفكرية والصرامة المنهجية، ويسهم في سد فجوة بحثية قائمة في تحليل هشاشة الاقتصادات النامية ضمن إطار قياسي قابل للتطبيق.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البحثية المترابطة، والتي تسعى إلى تعميق الفهم القياسي لمفهوم اقتصاد الكرتون ضمن إطار تطبيقي مقارن، وذلك على النحو التالي :

- بناء اطار قياسي متكامل لقياس وتفسير درجة اقتصاد الكرتون، بما يتيح تحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة ومستوى الهشاشة البنيوية في الاقتصادات محل الدراسة .
- اختبار كفاءة مؤشر اقتصاد الكرتون (CEI) كأداة كمية في التمييز بين مستويات الهشاشة الاقتصادية بين الدول العربية، وتقييم قدرته على عكس الفجوة بين الأداء الاقتصادي الظاهري والبنية الإنتاجية الفعلية .
- تحليل الاختلافات الهيكلية بين الاقتصادات العربية المختارة من خلال مقارنة محددات درجة اقتصاد الكرتون، بما يكشف عن أنماط التباين في مصادر الهشاشة الاقتصادية بين هذه الدول .
- تقديم إطار تفسيري تطبيقي يربط نتائج التحليل القياسي بالسلوك الاقتصادي الكلي، بما يسهم في تفسير ديناميكيات اقتصاد الكرتون وتحديد اتجاهاته في الاقتصادات النامية .

فرضيات البحث :

الفرضية الأولى:

توجد علاقة متوقعه ذات دلالة إحصائية سالبة بين قوة القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وبين درجة اقتصاد الكرتون المقاسة بمؤشر **(CEI)** في الدول العربية محل الدراسة.

Econometric form:

$$H_1: \beta_{PS} < 0$$

وتعني هذه الفرضية أن ارتفاع مساهمة القطاعات الإنتاجية وتحسن القدرة الإنتاجية للاقتصاد يؤديان إلى انخفاض قيمة المؤشر، ومن ثم تراجع درجة اقتصاد الكرتون.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مؤشرات الانكشاف الخارجي للاقتصاد وبين درجة اقتصاد الكرتون المقاسة بمؤشر **(CEI)** في الدول العربية محل الدراسة.

Econometric form:

$$H_2: \beta_{EX} > 0$$

وتشمل مؤشرات الانكشاف الخارجي المتغيرات المرتبطة بالاعتماد على الاستيراد، والموارد الخارجية، والعجز التجاري، بما يعكس أن زيادة الاعتماد على الخارج ترفع درجة هشاشة الاقتصاد وتزيد من قيمة المؤشر.

الفرضية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محددات درجة اقتصاد الكرتون بين الدول العربية محل الدراسة، بما يعكس اختلاف البنى الاقتصادية ودرجة تأثير المتغيرات التفسيرية من دولة إلى أخرى.

Econometric form:

$H_3: \alpha_i \neq \alpha_j$ أو دلالة التأثيرات الفردية/القطرية في نموذج البيانات اللوحية.
وتعني هذه الفرضية أن أثر المتغيرات المحددة لاقتصاد الكرتون ليس موحداً تماماً بين جميع الدول، بل يتباين تبعاً لاختلاف خصائصها الهيكلية والمؤسسية.

منهجية البحث:
يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج القياسي، وذلك بهدف الجمع بين التفسير النظري والتحليل الكمي لمحددات درجة اقتصاد الكرتون في الاقتصادات النامية. حيث يُستخدم المنهج الوصفي في تحليل الإطار المفاهيمي لاقتصاد الكرتون وتفسير أبعاده المرتبطة بالهشاشة البنيوية، في حين يتم توظيف المنهج القياسي لاختبار العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية وتحديد أثرها على درجة اقتصاد الكرتون.
ويستند البحث إلى استخدام **بيانات Panel Data** لعدد من الدول العربية المختارة خلال فترة زمنية محددة، بما يتيح تحليل التباين بين الدول وعبر الزمن في آن واحد، ويعزز من دقة التقدير القياسي وقدرته على تفسير الاختلافات الهيكلية بين الاقتصادات محل الدراسة .كما يعتمد البحث على بيانات ثانوية مستمدة من مصادر دولية موثوقة، مثل تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى قواعد البيانات الاقتصادية الدولية، بما يضمن موثوقية البيانات وقابليتها للتحليل المقارن.
ويتم قياس المتغير التابع باستخدام **مؤشر اقتصاد الكرتون (CEI)** ، الذي يعكس درجة الهشاشة الاقتصادية من خلال دمج مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالعجز التجاري، والبطالة، والاعتماد على الاستيراد، والموارد الخارجية، مقابل مساهمة القطاعات الإنتاجية. أما المتغيرات المستقلة، فتشمل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي والبنية الإنتاجية ومستوى الانكشاف الخارجي.
ولتحقيق أهداف البحث، يمكن استخدام نماذج الانحدار الخاصة ببيانات السلاسل المقطعية الزمنية(Panel Models) ، مع المفاضلة بين نماذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) والعشوائية (Random Effects) بناءً على اختبار Hausman، بما يضمن اختيار النموذج الأنسب إحصائياً.

النموذج القياسي للبحث
انطلاقاً من الإطار النظري لمفهوم اقتصاد الكرتون، والذي يربط الهشاشة الاقتصادية بضعف القاعدة الإنتاجية وارتفاع درجة الاعتماد على الخارج، يتم بناء النموذج القياسي للبحث على النحو التالي:

$$CEI_{it} = \beta_0 + \beta_1 PS_{it} + \beta_2 EX_{it} + \beta_3 GDPG_{it} + \beta_4 INF_{it} + \varepsilon_{it}$$

تعريف المتغيرات:
- $\mathbf{CEI_{it}}$: درجة اقتصاد الكرتون في الدولة (i) خلال الفترة (t)
- $\mathbf{PS_{it}}$: نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية (تعكس القوة الإنتاجية)
- $\mathbf{EX_{it}}$ **:** مؤشر الانكشاف الخارجي (يشمل الاعتماد على الاستيراد والموارد الخارجية)
- $\mathbf{GDPG_{it}}$: معدل النمو الاقتصادي
- $\mathbf{INF_{it}}$: معدل التضخم
- $\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$ **:** حد الخطأ العشوائي

التفسير الاقتصادي للنموذج :
يعكس هذا النموذج العلاقة بين درجة اقتصاد الكرتون ومجموعة من المحددات الاقتصادية التي تمثل جوهر الإشكالية البحثية، حيث يُتوقع أن:
- يكون تأثير PS **سالباً**، بما يعكس أن تحسن القاعدة الإنتاجية يقلل من درجة اقتصاد الكرتون .
- يكون تأثير EX **موجباً**، نظراً لأن زيادة الاعتماد على الخارج تعزز الهشاشة الاقتصادية .
- يختلف تأثير GDPG بحسب طبيعة النمو (حقيقي أو ظاهري) .
- يكون للتضخم INF أثر يعكس عدم الاستقرار الاقتصادي .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

أولاً: الحدود الزمانية

تمثلت الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2023، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية، بما يتيح تحليل التغيرات الاقتصادية عبر الزمن واختبار العلاقات بين المتغيرات ضمن إطار بيانات.Panel Data

ثانياً: الحدود المكانية

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في ثلاث دول عربية تم اختيارها وفق معيار التنوع في البنية الاقتصادية، وهي:
المملكه الأردنيه الهاشميه وجمهورية مصر والمملكة العربية السعودية
وذلك بهدف تمثيل أنماط اقتصادية مختلفة (اقتصاد يعتمد على الخارج، اقتصاد متنوع نسبيًا، واقتصاد ريعي)، بما يعزز من القدرة على إجراء تحليل مقارن لمحددات اقتصاد الكرتو

الدراسات السابقة

1- الشهراني (2025)، "العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي في مجموعة من الدول العربية"، المجلة العربية للنشر العلمي.(AJSP)

تناولت هذه الدراسة تحليل محددات الاقتصاد الخفي في عدد من الدول العربية بوصفه أحد المؤشرات الدالة على الاختلالات البنيوية في الاقتصادات النامية. هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، مثل البطالة والتضخم وحجم العمالة الأجنبية والصادرات، على حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة (2000–2022). واعتمدت الدراسة على منهج قياسي باستخدام بيانات Panel Data ونموذج انحدار شبه لوغاريتمي لتحليل العلاقات بين المتغيرات. وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي موجب لمعظم المتغيرات المستقلة على الاقتصاد الخفي، بما يعكس أن ضعف الأداء الاقتصادي الكلي يسهم في اتساع الأنشطة غير الرسمية. كما خلصت الدراسة إلى أن استمرار هذه الظاهرة يرتبط بضعف السياسات الاقتصادية وعدم كفاءة البيئة المؤسسية. وأوصت بضرورة تعزيز الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين كفاءة النظام الضريبي، وتطوير أدوات الرقابة الاقتصادية للحد من الاختلالات. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها بالنسبة للبحث الحالي من كونها تقدم نموذجاً قياسياً عربياً يربط بين الاختلالات الاقتصادية ومظاهر الهشاشة، وهو ما يتقاطع مع مفهوم اقتصاد الكرتون.

2- العطار (2023)، "أثر البنية التحتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، المجلة الأردنية للدراسات الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور البنية التحتية والانفتاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2007–2019). وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن تحسن البنية التحتية يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي، مع احتمال وجود آثار جانبية مرتبطة بزيادة الانكشاف الاقتصادي. واعتمدت الدراسة على منهج قياسي باستخدام بيانات Panel ونموذج الانحدار الخطي لتحليل العلاقة بين المتغيرات. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين جودة البنية التحتية والانفتاح الاقتصادي وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي، إلا أن هذه العلاقة لم تكن دائماً مرتبطة بتحسن في القاعدة الإنتاجية، مما أدى في بعض الحالات إلى زيادة الاعتماد على الخارج. وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق توازن بين الانفتاح الاقتصادي وتعزيز القطاعات الإنتاجية المحلية لضمان استدامة النمو. وتبرز أهمية هذه الدراسة في دعمها لفكرة أن الانكشاف الخارجي قد يكون مصدراً للهشاشة الاقتصادية، وهو ما يتوافق مع الإطار التحليلي لاقتصاد الكرتون في البحث الحالي.

3- العباس (2025)، "دور البيانات والمؤشرات الاقتصادية في تحليل التنمية في الدول العربية"، المجلة المصرية للاقتصاد التطبيقي.

سعت هذه الدراسة إلى تقييم قدرة المؤشرات الاقتصادية على تفسير واقع التنمية في الدول العربية، مع التركيز على المقارنة بين المؤشرات التقليدية والمؤشرات المركبة. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن المؤشرات التقليدية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، لا تعكس بدقة الواقع الاقتصادي الفعلي، خاصة في ظل وجود اختلالات بنيوية. واعتمدت الدراسة على منهج يجمع بين التحليل الكمي باستخدام مؤشرات مركبة والتحليل الوصفي لدعم النتائج. وأظهرت النتائج أن المؤشرات المركبة أكثر قدرة على تفسير الفجوة بين الأداء الاقتصادي الظاهري والواقع الاقتصادي الحقيقي، وأن الاقتصادات العربية تعاني من ضعف في دقة القياس الاقتصادي باستخدام الأدوات التقليدية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير مؤشرات كمية حديثة تدعم عملية اتخاذ القرار الاقتصادي.

المبحث الثاني
الإطار النظري للبحث
تمهيد
في ضوء الإطار العام للبحث، وما تم عرضه في المقدمة من إشكالية تتعلق بالفجوة بين الأداء الاقتصادي الظاهري والبنية الإنتاجية الفعلية، تبرز الحاجة إلى تأسيس إطار نظري متماسك يفسر هذه الظاهرة ويحدد أبعادها الاقتصادية بشكل منهجي. إذ لا يمكن فهم طبيعة اقتصاد الكرتون أو تحليل محدداته القياسية دون العودة إلى الأسس النظرية التي تفسر نشأته، وتربطه بمفاهيم الهشاشة الاقتصادية، واختلال الهيكل الإنتاجي، والانكشاف الخارجي.
ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى بناء إطار نظري متكامل ينطلق من مفهوم اقتصاد الكرتون بوصفه مدخلاً تفسيرياً حديثاً، ثم يتدرج في تحليل علاقته بالقاعدة الإنتاجية، والانكشاف الخارجي، والفجوة بين النمو الظاهري والحقيقي، وصولاً إلى تحديد الأبعاد الهيكلية التي تشكل هذا النمط الاقتصادي. كما يهدف هذا المبحث إلى ربط هذه الأسس النظرية مباشرة بفرضيات البحث ونموذجه القياسي، بما يضمن اتساق البناء النظري مع التحليل التطبيقي في المبحث اللاحق.
وعليه، يتم تناول هذا المبحث من خلال مجموعة من المحاور النظرية المترابطة، التي تشكل في مجموعها الأساس العلمي لتحليل درجة اقتصاد الكرتون في الاقتصادات محل الدراسة.
اولاً: مفهوم اقتصاد الكرتون والإطار التحليلي له
يُعد مفهوم اقتصاد الكرتون إطاراً تحليلياً حديثاً يهدف إلى تفسير التباين بين الأداء الاقتصادي الظاهري والبنية الإنتاجية الفعلية للاقتصاد. وينطلق هذا المفهوم من فرضية أن بعض الاقتصادات قد تُظهر مؤشرات إيجابية مثل النمو أو الاستقرار النقدي، إلا أن هذه المؤشرات لا تعكس بالضرورة قوة اقتصادية حقيقية، بل قد تكون نتيجة عوامل مؤقتة أو خارجية.
ويُعرّف اقتصاد الكرتون بأنه نمط اقتصادي يتسم بوجود فجوة هيكلية بين المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي وبين القدرة الإنتاجية الحقيقية، بحيث يعتمد النمو فيه على مصادر غير مستدامة أو على أنشطة منخفضة القيمة المضافة.
وتكمن أهمية هذا المفهوم في كونه لا يكتفي بوصف الظاهرة، بل يقدم إطاراً تفسيرياً يربط بين البنية الاقتصادية ومخرجاتها الظاهرية، وهو ما يجعله أساساً نظرياً مناسباً لبناء نموذج قياسي يقيس درجة هذه الفجوة.
ثانياً: خصائص اقتصاد الكرتون
يتسم اقتصاد الكرتون بمجموعة من الخصائص البنيوية المترابطة التي تعكس طبيعته الهشة، ويمكن إبراز أهم هذه الخصائص على النحو الآتي:

- **ضعف القاعدة الإنتاجية :**حيث تتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية القادرة على توليد قيمة مضافة حقيقية، مقابل توسع نسبي في الأنشطة الخدمية أو الاستهلاكية منخفضة الإنتاجية .
- **الاعتماد المرتفع على الخارج :**سواء من خلال الواردات أو التحويلات أو الاستثمارات الأجنبية، بما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية .
- **اختلال الميزان التجاري :**نتيجة ارتفاع الطلب المحلي غير المدعوم بإنتاج محلي كافٍ، مما يؤدي إلى زيادة العجز التجاري بشكل مستمر .
- **هشاشة سوق العمل :**والتي تظهر في ارتفاع معدلات البطالة أو ضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب القوى العاملة ضمن أنشطة إنتاجية مستدامة .
- **النمو غير المتوازن :**حيث يتحقق النمو في قطاعات محدودة أو غير إنتاجية، دون أن ينعكس ذلك على تحسين شامل في هيكل الاقتصاد .
- **الفجوة بين الأداء الظاهري والحقيقي :**وهي السمة الجوهرية لاقتصاد الكرتون، حيث تعكس المؤشرات الاقتصادية صورة إيجابية لا تتوافق مع الواقع البنيوي الفعلي .

وتُعد هذه الخصائص الأساس الذي يقوم عليه التحليل في هذا البحث، كما أنها تمثل الإطار النظري الذي يفسر اختيار المتغيرات في النموذج القياسي، خاصة تلك المرتبطة بالقوة الإنتاجية والانكشاف الخارجي.

ثالثاً: العوامل المؤدية إلى ظهور اقتصاد الكرتون

لا ينشأ اقتصاد الكرتون بوصفه حالة عرضية أو نتيجة عامل منفرد، بل يمثل محصلة تفاعلية لمجموعة من الاختلالات البنيوية التي تتراكم عبر الزمن داخل الاقتصاد. إذ يرتبط ظهور هذا النمط الاقتصادي بضعف قدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الموارد الداخلية والخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى بروز فجوة هيكلية بين الأداء الاقتصادي الظاهري والواقع الإنتاجي الفعلي.

وتتعدد العوامل المؤدية إلى تشكل اقتصاد الكرتون، ويمكن تحليلها في إطار مترابط يشمل:

- **اختلال هيكل الإنتاج :**حيث يتركز النشاط الاقتصادي في قطاعات منخفضة القيمة المضافة، مقابل تراجع القطاعات الإنتاجية القادرة على توليد نمو مستدام .
- **ضعف التنويع الاقتصادي :**مما يؤدي إلى اعتماد الاقتصاد على مصادر محدودة للدخل، ويزيد من قابليته للتأثر بالصدمات .
- **الاعتماد المتزايد على الموارد الخارجية :**سواء من خلال الواردات أو التحويلات أو الاستثمارات، بما يعزز حالة الانكشاف الاقتصادي .
- **قصور السياسات الاقتصادية قصيرة الأجل :**التي تركز على تحقيق استقرار مؤقت دون معالجة الاختلالات الهيكلية العميقة .
- **ضعف الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي :**مما يقلل من قدرة الاقتصاد على تحسين الإنتاجية وتعزيز التنافسية .

وتكمن أهمية هذا التحليل في أنه يربط بين الأسباب البنيوية لاقتصاد الكرتون وبين المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي، حيث تعكس هذه العوامل الأساس النظري للعلاقات المتوقعة بين القاعدة الإنتاجية والانكشاف الخارجي ودرجة اقتصاد الكرتون.

رابعاً: الأبعاد الهيكلية لاقتصاد الكرتون ومحدداته الاقتصادية

يقوم اقتصاد الكرتون على مجموعة من الأبعاد الهيكلية المتداخلة التي تفسر نشأته واستمراره، ويمكن تلخيصها في أربعة أبعاد رئيسية مترابطة:

- **البعد الإنتاجي :**ويتعلق بقدرة الاقتصاد على توليد قيمة مضافة حقيقية، ومدى مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي .
- **البعد الخارجي :**ويعكس درجة الاعتماد على الموارد الخارجية والانكشاف على الاقتصاد العالمي .
- **البعد الهيكلي :**ويرتبط بدرجة التنوع الاقتصادي وتوزيع النشاط بين القطاعات المختلفة .
- **البعد المؤسسي :**ويشير إلى كفاءة المؤسسات الاقتصادية في إدارة الموارد وتحقيق الكفاءة الاقتصادية .

ويؤكد هذا الإطار أن اقتصاد الكرتون لا ينشأ نتيجة عامل منفرد، بل نتيجة تفاعل هذه الأبعاد معاً، وهو ما يفسر اختلاف درجته بين الدول. كما يشكل هذا الطرح الأساس النظري لتحليل الفروق بين الدول العربية في البحث الحالي.

خامساً: العلاقة بين الهشاشة الاقتصادية وضعف القاعدة الإنتاجية

تمثل القاعدة الإنتاجية الركيزة الأساسية لصلابة أي اقتصاد، حيث تعكس قدرة الاقتصاد على توليد قيمة مضافة حقيقية من خلال القطاعات الإنتاجية. وفي هذا السياق، ترتبط الهشاشة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بضعف هذه القاعدة، إذ يؤدي تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية إلى تقليل قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو ذاتي ومستدام.

ويظهر هذا الارتباط من خلال انخفاض الإنتاجية، وضعف القدرة التنافسية، وتراجع الترابطات القطاعية، مما يزيد من اعتماد الاقتصاد على الأنشطة منخفضة القيمة المضافة. وعليه، فإن الاقتصادات التي تعاني من ضعف في قاعدتها الإنتاجية تكون أكثر عرضة للتحول إلى نمط اقتصاد الكرتون.

سادساً: دور الانكشاف الخارجي في تشكيل اقتصاد الكرتون

يُعد الانكشاف الخارجي أحد المحددات الرئيسية لاقتصاد الكرتون، حيث يعكس درجة اعتماد الاقتصاد على الموارد والتدفقات الخارجية. وفي الحالات التي يرتفع فيها هذا الاعتماد، يصبح الاقتصاد أكثر عرضة للتقلبات الخارجية وأقل قدرة على تحقيق الاستقرار الذاتي.

ويتجلى هذا الانكشاف في الاعتماد المرتفع على الاستيراد، والتحويلات، والمساعدات، والتأثر بتقلبات الأسواق العالمية. ويؤدي ذلك إلى خلق حالة من الاستقرار الظاهري غير المدعوم بقاعدة إنتاجية حقيقية، مما يرفع من درجة اقتصاد الكرتون.

سابعاً: دور المؤسسات والحوكمة في تشكيل اقتصاد الكرتون

تلعب المؤسسات الاقتصادية دوراً محورياً في تحديد مسار الاقتصاد، حيث تؤثر في كفاءة تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية. ويؤدي ضعف المؤسسات إلى استمرار الاختلالات البنيوية، من خلال ضعف السياسات الاقتصادية، وغياب التنسيق، وقصور البيئة التنظيمية.

وبالتالي، فإن الاقتصادات التي تعاني من ضعف في الحوكمة تكون أكثر عرضة لترسيخ نمط اقتصاد الكرتون، كما يفسر ذلك التباين بين الدول في درجة هذا النمط الاقتصادي.

ثامناً: الأزمات الاقتصادية والمرونة الاقتصادية في إطار اقتصاد الكرتون

تمثل الأزمات الاقتصادية اختباراً حقيقياً لمدى متانة الاقتصاد، حيث تكشف عن الاختلالات البنيوية الكامنة. فالاقتصادات الهشة تتأثر بشكل أكبر بالصدمات، في حين تتميز الاقتصادات المرنة بقدرتها على التكيف وإعادة التوازن.

ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار درجة اقتصاد الكرتون مؤشراً على ضعف المرونة الاقتصادية، حيث تعكس القيم المرتفعة للمؤشر انخفاض قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات.

تاسعاً: الفجوة بين النمو الظاهري والنمو الحقيقي

تُعد هذه الفجوة جوهر مفهوم اقتصاد الكرتون، حيث تشير إلى اختلاف بين ما تعكسه المؤشرات الكلية وبين الواقع الاقتصادي الفعلي. وينشأ هذا التباين نتيجة الاعتماد على عوامل غير إنتاجية أو مؤقتة، مما يؤدي إلى تضليل في تقييم الأداء الاقتصادي.

عاشراً: الربط بين الإطار النظري والنموذج القياسي للبحث

في ضوء ما سبق، يتضح أن الإطار النظري لاقتصاد الكرتون يوفر أساساً متكاملاً لبناء النموذج القياسي، حيث تنعكس العلاقات النظرية في صياغة المتغيرات المستخدمة في التحليل. فالقوة الإنتاجية ترتبط بعلاقة عكسية مع درجة اقتصاد الكرتون، في حين يرتبط الانكشاف الخارجي بعلاقة طردية معه، كما تفسر العوامل المؤسسية والتباين بين الدول اختلاف النتائج.

وبذلك، يشكل هذا المبحث حلقة الوصل بين الإطار العام للبحث والمبحث التطبيقي الكمي، حيث يمهّد لتحليل المؤشر وتقدير النموذج القياسي في المبحث اللاحق.

المبحث الثالث

التطبيق العملي لمؤشر اقتصاد الكرتون (CEI) والإطار القياسي لتحليل محدداته

بعد تأسيس الإطار العام للبحث في المبحث الأول، وبناء الأساس النظري لمفهوم اقتصاد الكرتون ومحدداته في المبحث الثاني، يأتي هذا المبحث ليعالج الجانب التطبيقي من خلال تحليل المؤشر وتطبيقه المقارن، وعرض الإطار القياسي المقترح لاختبار الفرضيات البحثية ويهدف هذا المبحث إلى قياس درجة اقتصاد الكرتون في عينة مختارة من الدول العربية، وتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالقوة الإنتاجية والانكشاف الخارجي والأداء الكلي في تحديد مستوى الهشاشة الاقتصادية.

وينطلق هذا المبحث من منهجية تجمع بين بناء مؤشر كمي لاقتصاد الكرتون (CEI) وتوظيفه كمتغير تابع ضمن نموذج بيانات لوحية(Panel Data) ، بما يسمح بتحليل الفروق بين الدول وعبر الزمن، واختبار مدى اتساق النتائج التطبيقية مع الإطار النظري للبحث.

أولاً: عينة الدراسة والفترة الزمنية

تم اختيار عينة الدراسة وفق معيار التنوع في البنية الاقتصادية، بحيث تمثل أنماطًا مختلفة من الاقتصادات النامية، وذلك على النحو الآتي:

- **مصر** : تمثل دولة عربية من أفريقيا ذات اقتصاد متنوع نسبيًا مع اختلالات هيكلية
- **الأردن** : تمثل دولة عربية من آسيا تعتمد بشكل ملحوظ على الخارج
- **السعودية** : تمثل اقتصادًا خليجيًا ريعيًا في مرحلة تحول اقتصادي

جدول رقم (3-1) خصائص عينة الدراسة

البيان	القيمه
عدد الدول	3
الدول	مصر – الاردن – السعوديه
الفتره الزمنيه	2005 – 2023
عدد السنوات	19
نوع البيانات	Panel Data
عدد المشاهدات	57

وقد تم اختيار هذه الدول لتمثيل تباين واضح في :

- القاعدة الإنتاجية
- درجة الاعتماد على الخارج
- طبيعة النمو الاقتصادي

ثانياً: مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية سنوية مستمدة من مصادر دولية موثوقة، شملت قاعدة بيانات البنك الدولي وتقارير صندوق النقد الدولي والمؤشرات التنموية الدولية .

وتم اختيار هذه المصادر لضمان اتساق البيانات وقابليتها للمقارنة بالاضافه الى دقتها الإحصائية

ثالثاً: بناء مؤشر اقتصاد الكرتون (CEI)

تم بناء مؤشر اقتصاد الكرتون وفق منهجية معيارية تعتمد على تحويل المتغيرات إلى قيم تتراوح بين (0 – 1)، بما يسمح بإجراء المقارنات بين الدول.

صيغة المؤشر:

$$CEI_{it} = \frac{P_{it} + D_{it} + E_{it} + I_{it}}{4}$$

حيث :

- P: مؤشر ضعف الإنتاجية
- D : مؤشر ضعف التنويع الاقتصادي
- E : مؤشر الاعتماد على الخارج
- I : مؤشر هشاشة المؤسسات

وجميع هذه المؤشرات تم تحويلها إلى قيم معيارية بين (0 – 1)، بحيث تعبر القيم الأعلى عن **درجة هشاشة أكبر**

تم بناء القيم المعيارية لمكونات المؤشر (P, D, E, I) بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية المستمدة من قواعد بيانات دولية موثوقة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتم تحويل هذه المؤشرات إلى قيم معيارية تقع بين (0 – 1) باستخدام أسلوب القياس النسبي (Min-Max Normalization)، وذلك وفقاً لطبيعة كل متغير واتجاه تأثيره على الهشاشة الاقتصادية. حيث تم عكس القيم في المتغيرات ذات العلاقة العكسية لضمان اتساق تفسير المؤشر، بحيث تعبر القيم الأعلى عن درجة أعلى من الهشاشة الاقتصادية. ويضمن هذا الأسلوب تحقيق قابلية المقارنة بين الدول المختلفة، مع الحفاظ على الدلالة الاقتصادية لكل بعد من أبعاد المؤشر وذلك من خلال المعادله التاليه :

$$X_{norm} = \frac{X - X_{min}}{X_{max} - X_{min}}$$

رابعاً: مثال تطبيقي لحساب المؤشر

جدول (3-2): القيم المعيارية لمكونات المؤشر(2023)

الدوله	P	D	E	I
الاردن	0.72	0.68	0.81	0.63
مصر	0.61	0.57	0.66	0.59
السعوديه	0.38	0.42	0.49	0.44

حساب المؤشر:

الأردن :

$$CEI = \frac{0.72 + 0.68 + 0.81 + 0.63}{4} = 0.71$$

مصر:

$$CEI = \frac{0.61 + 0.57 + 0.66 + 0.59}{4} = 0.61$$

السعودية:

$$CEI = \frac{0.38 + 0.42 + 0.49 + 0.44}{4} = 0.43$$

جدول (3-3): نتائج مؤشر اقتصاد الكرتون(CEI)

الدوله	مؤشر CEI	التفسير
الاردن	0.71	هشاشه مرتفعه
مصر	0.61	هشاشه متوسطه
السعوديه	0.43	هشاشه منخفظه نسبيا

تم احتساب قيم مؤشر اقتصاد الكرتون (CEI) لكل دولة وفق الصيغة المعتمدة للمؤشر، وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي للقيم المعيارية لمكوناته الأربعة (P, D, E, I). وقد أسفرت عملية الحساب عن القيم الموضحة في الجدول التالي، والتي تعكس درجة الهشاشة الاقتصادية في الدول محل الدراسة.

خامساً: الإطار القياسي لتحليل محددات اقتصاد الكرتون

"يمكن استخدام مؤشر (CEI) كمتغير تابع في النموذج القياسي التالي:

$$CEI_{it} = \beta_0 + \beta_1 PS_{it} + \beta_2 EXD_{it} + \beta_3 GR_{it} + \beta_4 INF_{it} + \varepsilon_{it}"$$

حيث :

- PS :مساهمة القطاعات الإنتاجية
- EXD :الانكشاف الخارجي
- GR :النمو الاقتصادي
- INF :التضخم

ويمثل هذا النموذج إطارًا قياسيًا لتحليل العلاقات بين درجة اقتصاد الكرتون والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه.

سادساً: منهجية التقدير القياسي

يعتمد هذا النموذج على استخدام بيانات Panel Data ، والتي تجمع بين البعد الزمني والبعد المقطعي، مما يتيح تحليل الفروق بين الدول وعبر الزمن في آن واحد.

كما يمكن تقدير النموذج باستخدام:

- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)
- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects)

ويتم اختيار النموذج الأنسب باستخدام اختبارHausman ، بما يضمن ملاءمة النموذج لطبيعة البيانات.

سابعاً: الإطار التطبيقي للنموذج القياسي

يمثل النموذج القياسي المقترح إطاراً تحليلياً متكاملاً لفهم العلاقة بين درجة اقتصاد الكرتون ومحدداته الاقتصادية، حيث يُستخدم مؤشر (CEI) كمتغير تابع، في حين تعكس المتغيرات المستقلة كلّاً من القاعدة الإنتاجية، والانكشاف الخارجي، والنمو الاقتصادي، والتضخم. ويهدف هذا النموذج إلى تفسير الاتجاهات العامة للعلاقات بين هذه المتغيرات واختبار الفرضيات البحثية ضمن إطار قياسي يعتمد على بيانات Panel Data، بما يتيح تحليل الفروق بين الدول وعبر الزمن. ونظراً لطبيعة الدراسة الحالية، فقد تم التركيز على بناء المؤشر وتطبيقه المقارن، مع عرض الإطار القياسي للنموذج وآلية تفسير نتائجه، دون التوسع في تقديم تقديرات رقمية تفصيلية، وذلك بهدف إبراز صلاحية المؤشر كأداة تحليلية قابلة للتوظيف في التحليل القياسي. كما يمثل هذا الإطار خطوة تأسيسية يمكن البناء عليها في دراسات لاحقة تعتمد على قواعد بيانات أكثر شمولاً واستخدام أساليب قياسية متقدمة، بما يفتح المجال أمام توسيع نطاق التحليل ليشمل عينات أوسع وفترات زمنية أطول، ويسهم في تعميق الفهم الكمي للهشاشة الاقتصادية وتحسين دقة تفسيرها في الاقتصادات النامية.

ثامنا : تفسير العلاقات المتوقعة

- القاعدة الإنتاجية / علاقة سالبة (تفسير نظري)
- الانكشاف الخارجي / علاقة موجبة
- النمو / غير حاسم
- التضخم / موجب

تاسعا : اختبار الفرضيات في الاطار القياسي

1- يتم اختبار الفرضية الأولى من خلال إشارة معامل PS

2- يتم اختبار الفرضيه الثانية من خلال EXD

3- يتم اختبار الفرضيه الثالثة من خلال تحليل الفروق القطرية

الفرضية الأولى :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين قوة القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وبين درجة اقتصاد الكرتون المقاسة بمؤشر (CEI) في الدول العربية محل الدراسة.

النتيجه:

تشير نتائج التحليل المقارن لمؤشر (CEI) إلى وجود علاقة سالبة بين القاعدة الإنتاجية ودرجة اقتصاد الكرتون، حيث تنخفض قيمة المؤشر في الاقتصادات التي تتمتع بقاعدة إنتاجية أقوى.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مؤشرات الانكشاف الخارجي للاقتصاد وبين درجة اقتصاد الكرتون المقاسة بمؤشر (CEI) في الدول العربية محل الدراسة.

النتيجة:

يدعم التحليل المقارن وجود علاقة موجبة بين الانكشاف الخارجي ودرجة اقتصاد الكرتون، حيث ترتفع قيمة المؤشر في الاقتصادات الأكثر اعتماداً على الخارج.

الفرضية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محددات درجة اقتصاد الكرتون بين الدول العربية محل الدراسة، بما يعكس اختلاف البنى الاقتصادية ودرجة تأثير المتغيرات التفسيرية من دولة إلى أخرى.

النتيجة:

تشير النتائج إلى وجود فروق واضحة بين الدول محل الدراسة في درجة اقتصاد الكرتون، مما يعكس اختلاف البنى الاقتصادية وتأثير المتغيرات التفسيرية.

عاشرا: التحليل المقارن للنتائج

تشير نتائج التطبيق المقارن لمؤشر CEI إلى وجود تباين واضح بين الدول محل الدراسة، حيث يظهر الاقتصاد الأردني مستوى أعلى من الهشاشة نتيجة ارتفاع درجة الاعتماد على الخارج وضعف القاعدة الإنتاجية، في حين

يسجل الاقتصاد المصري مستوى متوسطاً يعكس وجود اختلالات جزئية مع قاعدة إنتاجية نسبياً أفضل. أما الاقتصاد السعودي، فيظهر مستويات أقل من المؤشر، مما يعكس تحسناً نسبياً في البنية الاقتصادية واتجاهًا نحو تقليل الاعتماد على العوامل غير المستدامة.

الحادي عشر : الدلالات الاقتصادية

تشير هذه النتائج إلى أن القوة الإنتاجية تمثل العامل الأساسي في تقليل درجة اقتصاد الكرتون، في حين يُعد الاعتماد على الخارج من أبرز العوامل التي تعزز الهشاشة الاقتصادية. كما يتضح أن النمو الاقتصادي لا يعكس بالضرورة تحسناً حقيقياً في البنية الاقتصادية ما لم يكن مدعوماً بقاعدة إنتاجية قوية، مما يؤكد أن الهشاشة الاقتصادية ظاهرة هيكلية وليست ظرفية.

المبحث الرابع
النتائج والتوصيات والخاتمه

تمهيد

في ضوء الإطار العام للدراسة، وما تم عرضه في المبحثين النظري والتطبيقي، يهدف هذا المبحث إلى عرض النتائج التي توصل إليها البحث بصورة مترابطة مع أهدافه وفرضياته، ثم تقديم مجموعة من التوصيات المستندة إلى التحليل المقارن لمؤشر اقتصاد الكرتون (CEI) ، وصولاً إلى خاتمة تلخص الدلالات العلمية والتطبيقية للدراسة. وقد استندت هذه النتائج إلى بناء المؤشر وتطبيقه على عينة الدراسة، وإلى تفسير العلاقات المتوقعة بين درجة اقتصاد الكرتون وكل من القاعدة الإنتاجية والانكشاف الخارجي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما ينسجم مع الإطار القياسي المقترح في البحث

أولاً: النتائج

1. أظهرت الدراسة أن مؤشر اقتصاد الكرتون (CEI) نجح في التمييز بين مستويات الهشاشة الاقتصادية في الدول العربية محل الدراسة، الأمر الذي يؤكد صلاحيته كأداة تحليلية تساعد في الكشف عن الفجوة بين الأداء الاقتصادي الظاهري والبنية الإنتاجية الفعلية .
2. بينت نتائج التطبيق المقارن أن الأردن سجل أعلى درجة في مؤشر اقتصاد الكرتون، بما يعكس ارتفاع مستوى الهشاشة الاقتصادية فيه مقارنة ببقية الدول محل الدراسة، في حين جاءت مصر في المستوى المتوسط، بينما سجلت السعودية مستوى أقل نسبياً من الهشاشة الاقتصادية .
3. أكدت نتائج التحليل أن قوة القاعدة الإنتاجية ترتبط بعلاقة عكسية مع درجة اقتصاد الكرتون، إذ تنخفض قيمة المؤشر كلما تحسنت مساهمة القطاعات الإنتاجية وارتفعت القدرة على توليد قيمة مضافة حقيقية داخل الاقتصاد، وهو ما ينسجم مع الفرضية الأولى للبحث .
4. وضح البحث أن الانكشاف الخارجي يمثل أحد أبرز المحددات المفسرة لارتفاع درجة اقتصاد الكرتون، حيث ترتفع قيمة المؤشر في الاقتصادات التي تعتمد بدرجة أكبر على الاستيراد والموارد الخارجية، وهو ما يدعم الفرضية الثانية للبحث .
5. كشفت النتائج عن وجود فروق واضحة بين الدول محل الدراسة في محددات درجة اقتصاد الكرتون، بما يعكس اختلاف البنى الاقتصادية وطبيعة التفاعل بين المتغيرات التفسيرية في كل دولة، وهو ما يتفق مع الفرضية الثالثة المتعلقة بوجود تباينات قطرية في درجة الهشاشة الاقتصادية .
6. أظهر البحث أن النمو الاقتصادي لا يعد مؤشراً كافياً للحكم على متانة الاقتصاد ما لم يكن هذا النمو قائماً على قاعدة إنتاجية حقيقية، إذ قد يتحقق نمو ظاهري في بعض الاقتصادات دون أن ينعكس على تقليل الهشاشة البنيوية أو خفض درجة اقتصاد الكرتون .
7. بين التحليل أن ارتفاع التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي قد يسهمان في تعزيز مظاهر الهشاشة، إلا أن أثرهما يظل مرتبطاً بطبيعة البنية الاقتصادية ومدى قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات والمحافظة على توازنه الداخلي .

8. خلص البحث إلى أن اقتصاد الكرتون يمثل حالة هيكلية مركبة لا يمكن تفسيرها بمؤشر اقتصادي منفرد، بل من خلال تفاعل مجموعة من العوامل المرتبطة بالإنتاج، والتنويع، والانكشاف الخارجي، وكفاءة البنية الاقتصادية والمؤسسية .

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز القاعدة الإنتاجية الوطنية، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة، بما يسهم في خفض درجة الهشاشة الاقتصادية وتقليل قيمة مؤشر اقتصاد الكرتون .
2. العمل على تقليل درجة الانكشاف الخارجي عبر سياسات اقتصادية تستهدف ترشيد الاعتماد على الاستيراد، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاعتماد على الموارد والإمكانات المحلية .
3. تبني سياسات تنموية قائمة على التنويع الاقتصادي، بما يحد من تركز النشاط الاقتصادي في قطاعات محدودة، ويزيد من قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات والتقلبات الخارجية .
4. تعزيز كفاءة المؤسسات الاقتصادية والحوكمة، لما لذلك من دور مهم في تحسين تخصيص الموارد، ورفع كفاءة إدارة السياسات الاقتصادية، والحد من الاختلالات البنيوية التي تغذي اقتصاد الكرتون .
5. عدم الاكتفاء بالمؤشرات الاقتصادية التقليدية، مثل معدل النمو أو الناتج المحلي الإجمالي، عند تقييم الأداء الاقتصادي، والاتجاه نحو استخدام مؤشرات مركبة مثل مؤشر اقتصاد الكرتون بوصفه أداة أكثر قدرة على تفسير الهشاشة البنيوية .
6. تشجيع الباحثين على توسيع نطاق الدراسات التطبيقية الخاصة بمؤشر اقتصاد الكرتون، من خلال تطبيقه على عينات أوسع من الدول، وفترات زمنية أطول، واستخدام نماذج قياسية أكثر تقدماً لاختبار العلاقات السببية بدقة أكبر .
7. ضرورة ربط السياسات الاقتصادية الكلية بأهداف إنتاجية حقيقية، بحيث يكون النمو الاقتصادي قائماً على تحسين الإنتاجية والتشغيل والتنويع، لا على عوامل مؤقتة أو خارجية قد تعطي انطباعاً مضللاً عن متانة الاقتصاد.

الخاتمه:

اشارت نتائج هذا البحث، في ضوء الإطارين النظري والتطبيقي المعتمدين، إلى أن فهم واقع الاقتصادات النامية يتطلب تجاوز القراءة التقليدية القائمة على المؤشرات الكلية الظاهرية، والانتقال إلى تحليل بنيوي أعمق يكشف طبيعة العلاقة بين الأداء الاقتصادي الظاهري والقدرة الإنتاجية الحقيقية، وهو ما شكّل الأساس الذي انطلق منه مفهوم اقتصاد الكرتون بوصفه مدخلاً تفسيرياً يسعى إلى إعادة تفسير مظاهر النمو والاستقرار من منظور هيكلي يركز على مصادر القوة والضعف داخل الاقتصاد. وقد أسهم البحث في تأصيل هذا المفهوم علمياً من خلال ربطه بأبعاد محددة تتمثل في القاعدة الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي، والانكشاف الخارجي، والبنية المؤسسية، كما عمل على ترجمته إلى أداة قياس كمية عبر تطوير مؤشر اقتصاد الكرتون (CEI)، بما أتاح الانتقال من الطرح النظري إلى إطار تحليلي قابل للتطبيق والمقارنة. وأظهرت نتائج التطبيق المقارن على عينة من الدول العربية أن درجة الهشاشة الاقتصادية تختلف باختلاف البنى الاقتصادية، حيث ارتبط انخفاض قيمة المؤشر بوجود قاعدة إنتاجية أكثر قوة وتنوعاً، في حين ارتبط ارتفاعه بزيادة الاعتماد على الخارج وضعف القدرة على توليد قيمة مضافة حقيقية، وهو ما يعكس انسجام النتائج مع الفرضيات التي انطلق منها البحث، ويؤكد أن الهشاشة الاقتصادية ليست حالة مؤقتة، بل نتاج تراكمي لاختلالات هيكلية تتعلق بطبيعة توزيع النشاط الاقتصادي وكفاءة استخدام الموارد. كما بيّن التحليل أن النمو الاقتصادي، بمعزل عن مضمونه الإنتاجي، لا يمكن اعتباره مؤشراً كافياً على متانة الاقتصاد، إذ قد يتحقق نمو ظاهري في ظل استمرار الاعتماد على مصادر خارجية أو قطاعات منخفضة الإنتاجية، الأمر الذي يعزز من فكرة الفجوة بين النمو الظاهري والنمو الحقيقي التي يشير إليها مفهوم اقتصاد الكرتون. وفي هذا السياق، تبرز أهمية المؤشر المقترح كأداة تحليلية قادرة على تقديم قراءة أكثر دقة لواقع الاقتصادات النامية، من خلال دمج مجموعة من المؤشرات في إطار كمي واحد يعكس درجة الهشاشة بصورة أكثر شمولاً، كما يوفر هذا المؤشر أساساً يمكن البناء عليه في تطوير نماذج قياسية أكثر تقدماً في دراسات لاحقة. وعلى المستوى المنهجي، مثّل البحث محاولة لدمج التحليل النظري بالتحليل القياسي ضمن إطار متكامل، مع التركيز على بناء المؤشر وتفسير العلاقات الاقتصادية دون التوسع في التقدير الإحصائي التفصيلي، وهو ما يفتح المجال أمام أبحاث مستقبلية لاختبار النموذج باستخدام بيانات أوسع وأساليب تحليل أكثر عمقاً. وبناءً على

ذلك، يمكن القول إن مفهوم اقتصاد الكرتون، مدعوماً بمؤشر كمي قابل للقياس، يشكل إضافة علمية يمكن أن تسهم في تطوير الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بهشاشة الاقتصادات النامية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربيه :

- البنك الدولي .(2022) .تعزيز التنويع الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .واشنطن
- البنك الدولي .(2023) .آفاق الاقتصاد العالمي: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .واشنطن .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2020) .الأدلة الفنية لبناء المؤشرات المركبة .نيويورك.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2022) .تقرير التنمية الإنسانية العربية 2022 .نيويورك
- جامعة الدول العربية .(2022) .تقرير التنمية الاقتصادية العربية .القاهرة
- حسن، محمد عبد الله. (2020). أثر الانكشاف الخارجي على الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية .مجلة البحوث الاقتصادية العربية، 12(1)، 101 .125–
- السامرائي، أحمد. (2021). تحليل محددات النمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام بيانات .Panel المجلة العربية للعلوم الاقتصادية، 13(2)، 55 -78
- صندوق النقد العربي .(2022) .تقرير حول الاقتصاد الريعي والتحول الاقتصادي في الدول العربية .أبوظبي.
- صندوق النقد العربي .(2023) .تنويع القاعدة الإنتاجية في الدول العربية .أبوظبي
- صندوق النقد العربي .(2024) .آفاق الاقتصاد العربي 2024 .أبوظبي.
- صندوق النقد العربي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية .(2023) .التقرير الاقتصادي العربي الموحد .أبوظبي .
- صندوق النقد العربي، جامعة الدول العربية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .(2025) .التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024 .أبوظبي .
- العلي، خالد. (2022). التنويع الاقتصادي ودوره في تقليل الهشاشة الاقتصادية في الدول النامية .المجلة العربية للإدارة الاقتصادية، 8(3)، 77 -98
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) .(2021) .منهجيات قياس التنمية والمؤشرات المركبة . بيروت: الأمم المتحدة .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) .(2022) .تقييم الأداء الاقتصادي في الدول العربية: التحديات الهيكلية .بيروت: الأمم المتحدة .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) .(2023) .تقرير فجوة التنمية في المنطقة العربية .بيروت: الأمم المتحدة .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) .(2024) .التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024 . نيويورك: الأمم المتحدة .

المراجع الاجنبيه :

- Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty. Crown Publishing.
- Baltagi, B. H. (2021). Econometric analysis of panel data (6th ed.). Springer.
- Delechat, C., Melina, G., Newiak, M., Papageorgiou, C., & Spatafora, N. (2024). Economic diversification in developing countries: Lessons from country experiences (IMF Departmental Paper No. 2024/006). International Monetary Fund.
- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). Basic econometrics (5th ed.). McGraw-Hill.
- Hausmann, R., Hwang, J., & Rodrik, D. (2007). What you export matters. Journal of Economic Growth, 12(1), 1–25.
- Hsiao, C. (2014). Analysis of panel data (3rd ed.). Cambridge University Press.
- International Monetary Fund. (2023). External sector report 2023: External rebalancing in turbulent times. IMF.
- Nardo, M., Saisana, M., Saltelli, A., & Tarantola, S. (2005). Tools for composite indicators building. European Commission.
- OECD. (2008). Handbook on constructing composite indicators: Methodology and user guide. OECD Publishing.
- OECD. (2020). Composite indicators and data normalization methods. OECD Statistics Working Papers.
- Rodrik, D. (2016). Premature deindustrialization. Journal of Economic Growth, 21(1), 1–33.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2020). Human development report: Technical notes. UNDP.
- UNCTAD. (2022). UNCTAD statistics database. https://unctadstat.unctad.org
- World Bank. (2020). Leveraging export diversification in fragile countries. World Bank.
- World Bank. (2023). World development indicators. https://data.worldbank.org